

صحوة الديمقراطية الإسلامية: الدين، والحداثة والدولة

The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity and the State

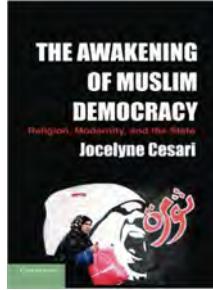
المؤلف: جوسلين سيزاري

Jocelyne Cesari

عرض: محمد فاتح أوزكان - Reviewed by Mehmet Fatih Özkan

منهما خلفيات متباينة، وإحاقها عملية بناء الدولة وتطوير الأنظمة الإسلامية داخل نظام ويستفاليا (نظام الدولة القومية في أوروبا) بفصل آخر للدول الخمس جميعاً، وكذلك تحليلها ومقاومتها ضد الغرب، مع أن هناك علاقة سببية غير صحيحة بين بعض الأحداث. على سبيل المثال يُربط إنشاء تركيا الحديثة بالشباب الأتراك، ولم يرد أي إشارة إلى حرب الاستقلال التركية، التي تُعدّ أحد أهم الأحداث في تاريخ تركيا.

يتناول الكتاب بعد ذلك دور الإسلام في النصوص الدستورية للدول المعنية. ويتناول الدساتير المتعلقة لهذه البلدان، وعمليات صياغة الدستور، ومسوّدات النصوص والدساتير الحالية في إطار إدراجها لمبادئ الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذا الفصل يرتبط بالبعد الدستوري للقضية، فإن المؤلفّة تتعامل غالباً مع تطبيقات الدولة، وبخاصة في الحالة الباكستانية، وبدلاً من التركيز على حقوق الأقليات الدينية في الدستور، تناقش المؤلفّة النهج التمييزي للدولة وغيرها من الجهات الفاعلة تجاه إحدى الأقليات، كالأحمدية في باكستان. ويشمل أحد أبرز الفصول مسألة تأميم المؤسسات ورجال الدين الإسلامي. في هذا الجزء، يمكن معرفة كل مرحلة من مراحل هذه العملية لكل بلد، ولكن على سبيل



لفتت التجربة الحكومية للأحزاب ذات التوجهات الإسلامية في تونس ومصر الانتباه إلى مسار الإسلام السياسي في فترة الربيع العربي. إن الهدف الرئيس لهذا الكتاب هو دراسة الجانب المهمل من تسييس الإسلام في ضوء الربيع العربي. وتوضح المؤلفّة جوسلين سيزاري في تمهيد الكتاب أنه يهدف إلى تحليل الآليات السياسية التي ألهبت تحويل الإسلام إلى دين حديث.

يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء رئيسية، وخاتمة، ومن المثير للاهتمام، أنه ليست له مقدمة، لكنّ له ملحقين يشكّلان تقريباً ربع الكتاب. أمّا الجزء الأول (جعل الإسلام ديناً حديثاً)، فينقسم إلى ستة فصول، في الفصل الأول، عرّفت الكاتبة بعض المعايير لفهم مكانة الدين المهيمنة على عملية التحديث والتسييس. وهذه هي؛ تأميم المؤسسات ذات الدين الواحد، ورجال الدين، وأماكن العبادة، وتدرّيس هذا الدين في مناهج المدارس العامة، والتمييز القانوني ضد الأقليات والنساء، والقيود القانونية المفروضة على حرية التعبير. تتناول المؤلفّة هذه القضايا بالتفصيل في بلدان دراسة الحالة: مصر، والعراق، وباكستان، وتونس، وتركيا. ومن الممكن توجيه بعض الانتقادات لافتراضات سيزاري، على سبيل المثال، وصفها النظام في تركيا ومصر بالاستبدادي، على الرغم من أن لدى كل

الحالات الأخرى. والقوة الأيديولوجية للمعارضة الإسلامية، أحد أقوى نقاط الكتاب، لا تأتي فقط من الحركات القومية الإسلامية والحركات الإحيائية، ولكن أيضاً من تعديل خطاها السياسي إلى الإطار الوطني حيث يكون التركيز على العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد من الإستراتيجيات المهمة. ويتم تحليل تجربة كل بلد أيضاً بالتفصيل. ومع ذلك، في الحالة المصرية، هناك مشكلة في أنه تُقيّم الحركات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين، ولا توجد تفاصيل عن خلفية تلك الجماعات الأيديولوجية واستخدامها للمؤسسات الإسلامية من خلال نهج المعارضة. لذا، تُعدّ أيديولوجيتهم ردّ فعل في مواجهة حدث أو سياسة حكومة.

وفي الجزء الأخير من هذا الكتاب والذي كان أقصر من الأجزاء الأخرى، وهو يحتوي على فصلين فقط - تستخدم المؤلفة الإطار المفاهيمي لتحديد طبيعة الديمقراطية في البلدان الخمسة لدراسة الحالة. على سبيل المثال، تُطلق على تركيا والعراق مصطلح (السلطوية التنافسية)، وعلى عكس التسلط التنافسي، تُصنّف باكستان على سبيل المثال ضمن "الأنظمة الإمبراطورية" التي يطيح فيها الحكام العسكريون بحكم المؤسسات المنتخبة الشرعية والسياسية من خلال تطبيق قوانين الطوارئ. وتُصنّف تونس على أنها بين السلطوية التنافسية والديمقراطية غير العلمانية. على الرغم من أنها تحث على إجراء انتخابات حرة، ويروقراطية مستقلة، وحرية الصحافة، وتحافظ على بعض المبادئ الإسلامية - تفضّل المؤلفة هذا التصنيف وفقاً لمعاييرها، ولكن عندما نقلني نظرة على تقرير بيت الحرية (فريدوم هاوس) في عام 2013، والذي صدر قبل عام من تاريخ نشر هذا الكتاب، فمن الممكن أن نرى بعض التناقضات في هذا التصنيف. وفي الفصل

المثال يوجد نقص في المعلومات حول السياسات العراقية، حيث يُسلط الضوء على الجماعات الشيعية فقط. لذلك، يُحقّق النص في تقديم معلومات وافية عن إستراتيجيات الحكومة البعثية العراقية تجاه المؤسسات الإسلامية السنية ورجال الدين، أو الطائفة السنية بشكل عام.

(الإسلام في النظام القانوني) هو الفصل المركزي للجزء الأول؛ لأنه يدرس العلاقات بين الشريعة والقانون المدني، وقضايا تغيير الدين والتبشير، والكفر، والمهرطقة في بلدان دراسة الحالة. ويُعدّ تدريس الإسلام في المدارس العامة أيضاً مسألة مثيرة للجدل في العالم الإسلامي؛ لأن الأجيال الجديدة تتعلم "فكرة أن الهوية الوطنية والهوية الإسلامية وجهان لعملة واحدة" من كتبها الدراسية. بحثُ سيزاري المكثف جدير بالإعجاب، ولكن يشوبه نقص في المراجع المعاصرة، وبخاصة في الحالة التركية. على سبيل المثال، نُفّذت إصلاحات تعليمية شاملة في تركيا بعد انتخابات عام 2011، ولكن تاريخ المقالات والمراجع التي استفادت منها الكاتبة هو على التوالي عامًا 2003 و2007.

الجزء الثاني من الكتاب يركز على التيار الإسلامي بوصفه القوة السياسية البارزة قبل وبعد الربيع العربي. ويتم تحليل تجسيد المعارضة السياسية من خلال المؤسسات الإسلامية، مثل المسجد في الفصل الأول من هذا الجزء. كذلك تُوضّح الفترات التاريخية شديدة التعقيد بذكاء؛ فيتمّ شرح المشهد السياسي المعقّد في باكستان بالتفصيل. وتصف المؤلفة الربيع العربي بأنه بمثابة نقطة تحوّل للمسار السياسي للحركات المعارضة، ولكن هذه العملية أسفرت عن تغيير أنظمة الحكم في تونس ومصر فقط. ولا توجد علاقات مباشرة بين الربيع العربي والمعارضة السياسية في بلدان دراسة

وإستراتيجيات القوى الأخرى نحوهم. وبصرف النظر عن السلبيات المذكورة أعلاه، فإن هذا الكتاب في غاية الأهمية لفهم المسارات السياسية في كل بلد. إنَّ التأكيد الرئيس لهذا الكتاب الذي هو تأميم العناصر الإسلامية، وتحويل الإسلام إلى دين حديث في البلدان ذات الأغلبية المسلمة - قوي ومبتكر. ويمكن أن نجد تفاصيل وجانب الممارسة لهذه الحجة في كل جزء من أجزاء الكتاب، بينما يتم تحليل دراسات الحالة من منظور مقارن.

الأخير من هذا الجزء، تُعرض السنغال واندونيسيا كأمثلة ممكنة لدراسة حالة هذه الدول، حيث تبنت هاتان الدولتان نهجًا متوازنًا تجاه الدولة والدين، وهي العلانية، التي تعدّ أحد المسارات الأكثر أهمية للديمقراطية بالنسبة لمعايير تقييم المؤلف.

غياب بُعد السياسة الخارجية، والذي ربما يؤثر بدوره في مصير بلدان دراسة الحالة - آخر نقطة من الانتقادات تجاه المؤلف. هناك إشارات ضئيلة أيضًا إلى خيارات هذه الدول في السياسة الخارجية